

ALGERIA



الجزائر

**Permanent Mission of Algeria
to the United Nations
New York**

بعثة الجزائر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

جلسة النقاش العام

كلمة سعادة السفير، المندوب الدائم
السيد نذير لعرباوي

الرجاء التأكد عند الإلقاء

نيويورك، 1 - 26 أوت 2022

السيد الرئيس،

بدايةً أتوجه إليكم بخالص التهاني لرئاسة أشغال المؤتمر وبِعظيم امتناننا وتقديرنا لرؤساء اللجان التحضيرية، للجهود المبذولة و المستمرة في سبيل التوصل إلى نتائج طموحة تجد سبيلها للتطبيق على أرض الواقع.

و أود أن أؤكد لكم استعداد الوفد الجزائري للعمل سويا من أجل إنجاز أشغال المؤتمر و التوصل الى مخرجات ايجابية تدعم جهودنا الجماعية في المضي قدما لتنفيذ التزاماتنا، المترتبة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع الإشارة إلى أن وفد بلادي ينضم للبيانات الملقاة باسم مجموعة حركة عدم الإنحياز و المجموعة الإفريقية و المجموعة العربية.

السيد الرئيس،

لم تتح لنا الظروف الصحية العالمية جراء جائحة كوفيد 19 عقد أشغال مؤتمرنا في 2020 الذي صادف الذكرى الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ و الذكرى الخامسة والعشرين لتמידد المعاهدة، هذه الظروف من شأنها تحفيزنا جميعاً لحشد الارادات السياسية وتضافر الجهود الجماعية لتحقيق مكاسب عملية من شأنها ضمان تنفيذ أحكام المعاهدة.

لقد سُجِّل للجزائر إسهامات ببناءة في مجال نزع السلاح و بخاصة نزع السلاح النووي، فقد كانت أول دولة تتولى إفتتاح سنة 1979 أشغال مؤتمر نزع السلاح، كما ترأست مؤتمري استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 2000، الذي تمخضت عنه الخطوات الـ13 العملية لنزع السلاح النووي، ولسنة 2015، الذي بذلت فيه مجهودات حثيثة. وإبان رئاستها للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة تم التأسيس سنة 2017، لمؤتمر الأمم المتحدة الذي أفضى إلى اعتماد معاهدة حظر

الأسلحة النووية. كما ترأست الجزائر مؤخراً، بالمناسبة مع ألمانيا، المؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

إن هذه الإسهامات تعكس التزام الجزائر الراسخ لصالح تعزيز الأمن و السلم الدوليين و كذا قناعتها الراسخة بأن نزع السلاح النووي يعد أولى أولوياتها على غرار الأغلبية المطلقة للدول الاطراف في المعاهدة و المجتمع الدولي ككل، من خلال التثبث بتحقيق هدف المعاهدة الأصيل، ألا وهو التخلص التام من الاسلحة النووية، تنفيذاً للصفقة الأصلية للمعاهدة ولكون هذه الأسلحة تشكل أكبر تهديد للعنصر البشري.

و إذ تجدد الجزائر التزامها بتنفيذ المعاهدة التي تمثل حجر الزاوية في منظومة عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين و عنصر أساسي في منظومة أمننا الجماعي، فإنها تؤكد على أهمية عملية الاتفاقية وعلى ضرورة احترام الدول، خاصة تلك الحائزة على الأسلحة النووية، في ضوء مسؤولياتها الخاصة، لالتزاماتها و تعهداتها في مجال نزع السلاح النووي طبقاً لأحكام المادة السادسة من المعاهدة والالتزامات و التعهدات المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة، بما فيها الخطوات الـ 13 العملية المعتمدة في 2000 و خطة العمل المعتمدة في 2010.

و إيماناً منها بأن الضمان الوحيد لتجنب مخاطر الاسلحة النووية و انتشارها هو التخلص النهائي و التام منها و اعتباراً بالآثار الوخيمة للتجارب النووية التي اقيمت على أراضيها، على الصعيدين البيئي و الإنساني، بادرت الجزائر إلى التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، حيث أعتنم هذه السانحة للترحيب بدخولها حيز التنفيذ في 2021 وبالنتائج الإيجابية والطموحة المعتمدة خلال أشغال المؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي انعقد شهر جوان الفارط. هذه القناعة تجعلنا أيضاً نؤكد على أهمية انضمام كل الدول لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الملحق الثاني، من أجل الإسراع في دخول هذه المعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ و تمكينها من المساهمة بصفة فعالة في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس،

بقدر ما تولي الجزائر أهمية قصوى لنزع السلاح النووي فإنها تدرك تماما أهمية عدم الانتشار النووي، بصفته أحد الركائز الثلاثة للمعاهدة، وداعما أساسيا للجهود الرامية للتخلص من السلاح النووي حيث تؤكد على ضرورة ان يتسم كل برنامج نووي، سلمي بطبيعة الحال، بالشفافية التامة، من خلال التعاون الوثيق مع الهيئات الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، تؤكد الجزائر على أن عدم الانتشار، الذي يعد مسؤولية جميع الأطراف في المعاهدة، سواء كانت دولا حائزة أو غير حائزة على الأسلحة النووية، لا ينبغي أن يفرض على الأطراف غير الحائزة على السلاح النووي، عدى تلك التي نصت عليها المعاهدة صراحة.

فالمعاهدة بقدر ما هي أداة ذات بعد أمني، فهي كذلك ركيزة لخدمة التنمية والتعاون الدولي في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية. و من هنا فإن الجزائر، التي لا تتوانى عن الوفاء بكل التزاماتها في اطار المعاهدة، تؤكد على حق الدول الأطراف الأصيل و غير القابل للتصرف في تطوير و بحث و استعمال الطاقة الذرية لأغراض سلمية، مثلما تنص عليه المادة الرابعة من المعاهدة.

السيد الرئيس،

لقد ساهمت المناطق الخالية من الأسلحة النووية، في ترسيخ نزع السلاح و عدم الانتشار النوويين، إذ شكلت ولا تزال عامل استقرار ودعم للسلم و الأمن على الصعيدين الاقليمي و الدولي. هذا، و قد عملت الجزائر في محيطها الجغرافي على المساهمة في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بإفريقيا وكانت من بين البلدان الإفريقية الأولى التي صادقت على معاهدة "بلندابا" المنشئة لهذه المنطقة.

ولا يسعني في هذا المجال، إلا أن أعبر عن انشغالنا أمام العراقيل التي حالت، إلى حد الآن، دون تنفيذ قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض و التمديد لسنة 1995.

و في هذا الإطار، يرحب وفد بلادي بإعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لمقرر يهدف للتفاوض، في إطار مؤتمر سنوي تحت رعاية الأمم المتحدة، على معاهدة ملزمة من شأنها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا للتعهد الذي أقرته الدول الأطراف خلال مؤتمر الاستعراض لسنة 1995.

إن هذا المؤتمر، الذي عقد دورته الثانية في شهر نوفمبر الماضي، يسعى إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط باعتبارها خطوة عملية في غاية الأهمية، تهدف إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و السلام في المنطقة و في العالم.

السيد الرئيس،

لا شك أن نجاح اجتماعنا هذا يتوقف على مدى قدرتنا الجماعية على إيجاد مخرجات توافقية تحقق التوازن بين الركائز الثلاثة للمعاهدة من شأنها تجديد الالتزامات و التعهدات المعتمدة في اطارها و تضمن وفاء الدول، خاصة الحائزة على الاسلحة النووية.

ختاما، على كل الأطراف التفضل بإبداء استعدادها لحوار بناء وتعاون متبادل حتى يتسنى لنا المضي قدما بأشغال مؤتمرنا و الوصول الى نتائج تعكس الجهود الجماعية المبذولة و تراعي مصلحتنا الجماعية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وشكراً على كرم الاصغاء.